

استراتيجية استهداف التضخم في الجزائر: دراسة تحليلية خلال الفترة 2010/2017

د. زليخة كنيدي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، zkenida@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: 2018/12/20

تاريخ المراجعة: 2018/12/20

تاريخ القبول: 2020/06/03

ملخص

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى اعتماد استراتيجية استهداف التضخم في الجزائر، باعتبارها أسلوباً حديثاً لإدارة السياسة النقدية يهدف إلى تخفيض معدل التضخم في المدى القصير وتحقيق الاستقرار في الأسعار في المدى الطويل، ولقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر لم تستوفِ الشروط المتعلقة باستراتيجية استهداف التضخم بالقدر الكافي، وبالتالي يمكن تصنيف الجزائر ضمن قائمة الدول التي تتبنى استراتيجية استهداف التضخم الجزئي، ذلك لعدم قدرة بنك الجزائر على تحقيق استقرار الأسعار كهدف أولي ونهائي للسياسة النقدية، خاصة في ظل تبني منهج التمويل غير التقليدي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: استراتيجية استهداف التضخم، الكتلة النقدية، معدل التضخم، الاستقرار النقدي.

*Inflation-Targeting Strategy in Algeria: An Analytical Study of the Period 2010/2017***Abstract**

The study aims to highlight the extent to which inflation-targeting strategy in Algeria has been adopted as a modern method of monetary policy management aimed at reducing short-term inflation and stabilizing prices in the long run. The study found that Algeria did not fully meet the conditions of the inflation-targeting strategy. Thus, Algeria can be categorized as a country that adopts the partial inflation-targeting strategy, since the Bank of Algeria is unable to stabilize prices as a primary and ultimate goal of monetary policy, especially in the context of adopting the non-traditional financing approach in this country.

Keywords: Inflation-targeting strategy, monetary bloc, inflation rate, monetary stability.

*La stratégie de l'inflation en Algérie: étude analytique de la période 2010/2017***Résumé**

L'étude vise à mettre en évidence dans quelle mesure la stratégie de l'inflation en Algérie a été adoptée en tant que méthode moderne de gestion de la politique monétaire visant à réduire l'inflation à court terme et à stabiliser les prix à long terme. L'étude a montré que l'Algérie ne satisfaisait pas complètement aux conditions de la stratégie de l'inflation. Par conséquent, elle peut être classée parmi les pays qui adoptent la stratégie de ciblage partiel de l'inflation, car la Banque d'Algérie est incapable de stabiliser les prix comme un objectif principal et ultime de la politique monétaire, en particulier dans le cadre de l'adoption de l'approche de financement non-traditionnel dans le pays.

Mots-clés: Stratégie de ciblage de l'inflation, masse monétaire, taux d'inflation, stabilité monétaire.

اعتمدت السلطة النقدية في الجزائر على سياسة نقدية توسعية منذ بداية العام 2001، مبنية على سياسة التخطيط من خلال مجموعة من المخططات التنموية والتي امتدت خلال الفترة 2001/2014، بما أدى إلى زيادة حدة الضغوط التضخمية بما استوجب بالضرورة التوجه نحو تطبيق استراتيجية استهداف التضخم، حيث تهدف هذه الأخيرة إلى تخفيض معدل التضخم في المدى القصير وتحقيق الاستقرار في الأسعار في المدى الطويل، من خلال الإعلان الصريح على المعدل أو المجال الذي يسمح فيه بتغيير معدل التضخم الحقيقي.

في المقابل تعتبر تجربة الجزائر في استهداف التضخم من التجارب الحديثة نسبيا مقارنة ببقية الدول النامية وحتى المتقدمة التي اعتمدت هذه السياسة قبل أكثر من عشرين سنة، حيث قامت السلطات النقدية في الجزائر باستهداف التضخم بطريقة ضمنية منذ بداية العام 2001 عند معدل تضخم مستهدف حدد بـ 3% كمؤشر لأسعار الاستهلاك، وتعتبر بداية 2010 نقطة التحول في مجال استهداف التضخم في الجزائر، من خلال صدور الأمر رقم 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 11/03 والمتعلق بالنقد والقرض، والذي أعطى الإرساء القانوني لاستقرار الأسعار كهدف صريح وأولي للسياسة النقدية، مبرزا بذلك ضرورة التوجه نحو استهداف التضخم، وذلك تماشيا مع التطورات الحاصلة في إدارة السياسة النقدية.

بناء على ما سبق يبرز أمامنا التساؤل الرئيسي التالي:

هل تمكنت السلطة النقدية في الجزائر من استيفاء المتطلبات الأساسية المتعلقة بتجسيد

استراتيجية استهداف التضخم؟

على ضوء التساؤل السابق تفترض هذه الدراسة:

- اعتمدت السلطة النقدية في الجزائر على استراتيجية استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية بعد ما شهد الاقتصاد الجزائري مستويات قياسية لمعدلات التضخم.

- تمكنت السلطة النقدية من الوفاء بكل المتطلبات والشروط المتعلقة بالتطبيق السليم لاستراتيجية استهداف التضخم.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع تبني استراتيجية استهداف التضخم في الجزائر، من خلال تقييم مدى توافر الشروط اللازمة لتطبيق هذه الاستراتيجية، بناء على التعديلات المتلاحقة التي عرفها قانون النقد والقرض وذلك خلال الفترة 2010/2017، هذا من جهة ومن جهة أخرى تحليل مدى قدرة السلطة النقدية على التحكم في معدل التضخم ضمن المجال المستهدف.

وعليه فإن هذه الدراسة تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي بدءا من تسليط الضوء على المفاهيم النظرية باستراتيجية استهداف التضخم، ومن ثم الوقوف على مكانة هدف استقرار الأسعار ضمن الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر، وتحليل تطور كل معدل التضخم الفعلي؛ مقارنة بالمستهدف؛ الكتلة النقدية؛ معامل الاستقرار النقدي، وفي الأخير تحليل مدى توافر شروط تطبيق هذه الاستراتيجية.

1- استراتيجية استهداف التضخم: المفهوم ودوافع التبني:

تعد استراتيجية استهداف التضخم من المفاهيم الحديثة نسبيا في إدارة السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية تقوم على استهداف معدل التضخم بشكل مباشر عوضا عن الاستهداف الوسيطية التقليدية (استهداف المجمعات النقدية؛ استهداف أسعار الصرف).

1-1- مفهوم استراتيجية استهداف التضخم: بدأ مفهوم استراتيجية استهداف التضخم بالتبلور مع أعمال كل من (1995) Leiderman et Sevansson؛ (1997) Mishkin (1999) Bernanke وذلك بالاعتماد على تجارب الدول في هذا المجال خاصة تجربة نيوزيلندا (1990) باعتبارها أول دولة قامت بتبني هذه الاستراتيجية في إدارة السياسة النقدية، إضافة إلى تجربة كندا (1991)؛ وإنجلترا (1992)؛ والسويد (1993)؛ وأستراليا (1993) ... إلخ، ومن جملة التعاريف التي قدمت لاستراتيجية استهداف التضخم نستعرض التالي:

اقترح كل من (1995) Leiderman et sevansson تعريفاً لاستراتيجية استهداف التضخم من خلال ضرورة توافر خاصيتين أساسيتين وهما⁽¹⁾:

- استهداف التضخم هو عبارة عن نظام يتميز بتوفر هدف صريح كمي ورقمي لمعدل التضخم من خلال تحديد المؤشر؛ المستوى المستهدف؛ المجال التغيير؛ الأفق الزمني؛ تعريف الحالات الممكنة التي تسمح للسلطات النقدية بتغيير هذا الاستهداف؛ بالإضافة إلى الشفافية والمساءلة؛

- عدم وجود استهداف وسيطي صريح مثل: استهداف المجمعات النقدية أو استهداف سعر الصرف.

كما يعرف Eser Tular (2002) استهداف التضخم بأنه: "نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الهدف الرسمي لمجالات أو هدف كمي (رقمي) لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر مع الاعتراف الظاهر بانخفاض واستقرار معدل التضخم هو الهدف الأولي للسياسة النقدية"⁽²⁾

في ذات السياق إسماعيل يقول أحمد الشناوي (2004) عن استراتيجية استهداف التضخم من خلال تعريف شامل بأنها: "عبارة عن إطار السياسة النقدية يعتمد على الإعلان عن رقم أو مدى مستهدف للتضخم كهدف، وتبدأ هذه العملية من خلال إعلان البنك المركزي عن معدل كمي مستهدف للتضخم على أن يتعهد بتحقيقه خلال مدى زمني محدد، كما يصبح البنك المركزي منذ لحظة الإعلان تلك المسؤول الأول عن تحقيق الهدف المعلن مع احتفاظ البنك المركزي بحرية تقرير كيفية استخدام أدواته لتحقيق هذا الهدف، وبالمقابل عليه أن يوفر بصفة منتظمة المعلومات الكافية عن توجهاته وقراراته، ويساعد هذا الالتزام بالشفافية في الحد من عدم اليقين بشأن المسار المقبل للسياسة النقدية، كما يزيد مصداقية البنك المركزي وخضوعه للمساءلة"⁽³⁾.

كما يشير Mervyn King (2005) إلى أن سياسة استهداف التضخم هي إطار تحليلي هدفه الرئيسي هو استقرار الأسعار، فهو يجمع بين عنصرين أساسيين وهما: هدف رقمي دقيق للتضخم في المدى المتوسط واستجابة للصدمات الاقتصادية على المدى القصير، وبالتالي فإن استهداف التضخم يتطلب توفر قاعدة لنمذجة وتحليل إطار السياسة النقدية والتي تمكن من ترسيخ توقعات التضخم في المستقبل⁽⁴⁾.

يشير الواقع العملي إلى وجود عاملين أساسيين يميزان استراتيجية استهداف التضخم وهما:

- قيام البنك المركزي الذي يطبق هذه الاستراتيجية بالإعلان عن معدل التضخم المستهدف والالتزام بتحقيقه خلال فترة زمنية محددة، على أن يكون مسؤولاً في حالة عدم تمكنه من تحقيقه؛

- قيام البنك المركزي بمراقبة التضخم المستقبلي بدلا من التضخم الحالي، من خلال القيام بتطوير نماذج للتنبؤ المستقبلي به، بحيث تعكس تلك التنبؤات الأرقام المستهدفة وتعكس الانحرافات التي يمكن أن تحدث فيها، وبالتالي يعتبر استهداف التضخم الهدف الوحيد للسياسة النقدية.

1-2- دوافع تبني استراتيجية استهداف التضخم: هناك جملة من الدوافع والأسباب وراء تبني هذه الاستراتيجية في إدارة السياسة النقدية نستعرضها على النحو التالي:

- ارتفاع معدلات التضخم في الثمانينيات من القرض الماضي، الأمر الذي أثر على معدلات النمو الاقتصادي في العديد من الدول؛
- فشل السياسات النقدية البديلة ممثلة أساسا في استهداف سعر الصرف واستهداف المجمعات النقدية وعدم فعاليتها في ضبط معدلات التضخم وتحقيق النمو الاقتصادي(5)؛
- مرونة تطبيق استراتيجية استهداف التضخم؛ حيث يعمل البنك المركزي بحرية كاملة واختيار الأدوات اللازمة للوصول إلى معدل التضخم المستهدف خلال الفترة المحددة وبالتالي تحقيق استقرار الأسعار على المدى الطويل؛
- تشجيع عمليات الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي؛ حيث يوفر تطبيق أسلوب استهداف التضخم بيئة مستقرة اقتصاديا وسياسيا من خلال استهداف استقرار الأسعار على المدى الطويل، والشفافية والإعلان عن الأهداف بشكل مستمر بما يؤدي إلى خلق الثقة بين المستثمرين والدولة وهذا بدوره ينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي؛
- يعتبر إطار استهداف التضخم النواة الأساسية لخفض عجز الموازنة العامة، وهذا ما يثبتته الواقع العملي، حيث تمكنت الدول التي تبنت هذه الاستراتيجية من تقليص عجز الموازنة العامة الذي كانت تعاني منه بل إنها حققت فوائض مالية كما هو الحال بالنسبة لتركيا والبرازيل والمكسيك؛
- تنامي الإبداعات المالية وتحرير حساب رأس المال وتطور النظم المالية الحديثة بما أثر على طبيعة العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي، حيث أصبح الاعتماد قليلا على العرض النقدي كهدف وسيط لتحقيق معدل التضخم والنمو المستهدف(6)؛
- ارتفاع مساهمة التكامل في الأسواق المالية والتجارة العالمية في إحداث تغييرات في معظم السياسة النقدية، إضافة إلى اتجاه الكثير من دول العالم نحو تطبيق نظم أسعار الصرف المرنة بدلا من الثابتة وما نتج عنه من إمكانية ارتفاع معدلات التضخم، وعليه فقد بات من المهم اعتماد استراتيجية استهداف التضخم(7)؛
- إن الاعتماد على المجمعات النقدية كاستهدافات وسيطية نتج عنه مشاكل خاصة في ظل اتساع الابتكارات المالية إلى جانب عدم الانفاق حول المجمع الأكثر دلالة على التضخم.
- 1-3-1- أنواع استراتيجية استهداف التضخم:** قام كل من Alina Carase et Mark Stone 2005 في دراسة لهما بتحديد ثلاثة أنواع أساسية لاستراتيجية استهداف التضخم، وأخذت هذه الدراسة بهذا التمايز بناء على درجة المصادقية ومدى التزام البنك المركزي في سعيه نحو تحقيق الهدف الكمي من استهداف التضخم، ويمكن توضيح هذه الأنواع على النحو التالي(8):
- 1-3-1- استهداف التضخم الكامل Full-Fledged Inflation Targeting:** هي الصيغة المثلى لهذه الاستراتيجية حيث تتمتع الدول التي تأخذ بها بقدر مرتفع من المصادقية ووضوح هدف السياسة النقدية مع التزام واضح من قبل السلطة النقدية بأن استهداف التضخم هو الهدف الأولي لسياسة النقدية، فضلا عن ما يتسم به أداء السياسة النقدية من شفافية عالية مع الاستعداد للمساءلة فيما يتبناه البنك المركزي من قيم مستهدفة؛
- 1-3-2- استهداف التضخم الانتقائي Electic Inflation Targeting:** تتمتع الدول التي تأخذ بهذه الاستراتيجية بدرجة عالية من المصادقية بما يتيح لها الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة ومستقرة دون تحقيق الشفافية والكاملة والمساءلة بالنسبة لهدف التضخم؛

1-3-3- استهداف التضخم الجزئي Lite Inflation Targeting: تتمتع الدول التي تأخذ بهذا الاستراتيجية بدرجة منخفضة نسبيا من المصادقية، وبالتالي عدم قدرة البنك المركزي على تحقيق استقرار الأسعار كهدف أولي لسياسة النقدية، وذلك فضلا عن ضعف الأطر المؤسسية القائمة على تضيق معدل التضخم المستهدف.

2- التضخم وتوجهات السياسة النقدية في الجزائر:

لقد اعتمدت السلطة النقدية في الجزائر على سياسة نقدية توسعية منذ بداية العام 2001، مبنية على سياسة التخطيط من خلال مجموعة من المخططات التنموية والتي امتدت خلال الفترة 2001/2014، أدت إلى زيادة حدة الضغوط التضخمية بما استوجب بالضرورة التوجه نحو تطبيق استراتيجية استهداف التضخم.

2-1- مكانة استهداف التضخم ضمن أهداف السياسة النقدية في الجزائر: تطلب تحول الجزائر من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق إحداث إصلاحات اقتصادية عميقة وجذرية بما فيها إصلاح المنظومة المصرفية ووضع إطار قانوني لإدارة وتنظيم السياسة النقدية، وكان من خلال قانون النقد والقرض 10/90 والمؤرخ في 14 أبريل 1990، في هذا الإطار فوض قانون النقد والقرض 10/90 لبنك الجزائر مهمة الإشراف على السياسة النقدية ومتابعة تنفيذها، كما منح السلطة الكاملة لمجلس النقد والقرض لاتخاذ الإجراءات المناسبة والكفيلة للتحكم في حجم المعروض النقدي والرقابة عليه بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية⁽⁹⁾، ولكن بالنظر لقانون النقد والقرض نجد أنه لم تتضمن مواد أي إشارة أو صيغة خاصة باستهداف التضخم.

أما فيما يتعلق بأهداف السياسة النقدية فقد نصت المادة رقم 55 من هذا القانون على: "تتمثل مهمة بنك الجزائر في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء الطاقة الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد"، وما يمكن ملاحظته من نص هذه المادة وجود تعدد وتضارب في أهداف السياسة النقدية في الجزائر، فهي تشمل تحقيق معدل نمو اقتصادي منتظم إلى جانب تحقيق التشغيل الكامل في المقام الأول، أما هدف استقرار الأسعار والحفاظ على استقرار العملة خارجيا فقد جعل في المقام الثاني. عموما فقد تميزت أهداف السياسة النقدية من خلال قانون النقد والقرض 10/90 بالخصائص التالية⁽¹⁰⁾:

- تعدد في الأهداف النهائية لسياسة النقدية؛
 - تضارب هذه الأهداف (هدف النمو الاقتصادي والتشغيل مع هدف استقرار الأسعار)؛
 - عدم إعطاء الأولوية لهدف استقرار الأسعار كهدف أساسي لسياسة النقدية.
- في العام 2003 وعلى إثر فضيحتي بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي والتي أظهرت ضعف آليات الرقابة التي يستعملها بنك الجزائر، تم إدخال تعديلات عامة على صلاحيات بنك الجزائر من خلال الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، حيث تم تكليفه بتنظيم الحركة النقدية؛ الرقابة والتوجيه بكل الوسائل اللازمة⁽¹¹⁾، في هذا الصدد تنص المادة رقم 35 من هذا الأمر: "تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد"، من الملاحظ أن الأمر رقم 11/03 قد أبقى على تعدد الأهداف النهائية للسياسة النقدية، وبالتالي لم يستفد من التطور الحاصل في المجال النقدي في عدة دول من العالم، والذي حصر أهداف السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

في المقابل يعتبر العام 2010 نقطة التحول في مجال تبني استهداف التضخم في الجزائر من خلال صدور الأمر رقم 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 11/03 والمتعلق بالنقد والقرض، وذلك عقب الأزمة المالية العالمية للعام 2008 وتماشيا مع التطورات في مجال السياسة النقدية على المستوى الدولي، حيث تنص المادة رقم 35 منه: "تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو مدعم للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي"، فقد أرسى هذا الأمر الإطار القانوني لاستقرار الأسعار في الجزائر واعتباره هدفا صريحا ونهائيا للسياسة النقدية، وعليه يتمثل دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم والذي يتولاه بنك الجزائر من خلال الأدوات الملائمة المدعومة بإدارة مرنة لسعر الصرف وذلك في ظل ظرف يتميز بالطابع الداخلي للظاهرة التضخمية في الجزائر⁽¹²⁾.

وفي أعقاب الصدمة الخارجية التي مست الاقتصاد الجزائري ابتداء من العام 2014 أين تهاوت أسعار البترول بشكل كبير حيث بلغ متوسط سعر برميل البترول في السنوات الثلاث الأخيرة (2016/2014) ما يقارب 45 دولار، بما أدى إلى انخفاض الإيرادات العامة من 60 مليار دولار في العام 2014 إلى 27,5 مليار دولار مع نهاية العام 2016، كما فقدت الجزائر أكثر من 80 مليار دولار من احتياطيها النقدي من نحو 193 مليار دولار مع نهاية العام 2013 إلى نحو 105 مليار دولار في العام 2016، في ظل هذا الوضع الاقتصادي المتأزم وخوفا من اللجوء إلى الاستدانة الخارجية اعتمدت الحكومة الجزائرية على التمويل الداخلي⁽¹³⁾، من خلال تعديل قانون النقد والقرض، هذا التعديل الذي جاء في بند واحد فقط من خلال القانون رقم 10/07 المؤرخ في 20 محرم 1439 والموافق لـ 11 أكتوبر 2017 ليفتح المجال أمام التمويل غير التقليدي في الجزائر، حيث ينص هذا التعديل على: "يقوم بنك الجزائر وبشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة العمومية السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في: تغطية احتياجات تمويل الخزينة العمومية؛ تمويل الدين العام الداخلي؛ تمويل الصندوق الوطني للاستثمار، على أن توضع هذه الألية حيز التنفيذ بمرافقة برامج إصلاحات اقتصادية وهيكلية والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة كأقصى تقدير إلى استعادة: توازنات الخزينة العمومية؛ والتوازن في ميزان المدفوعات".

فبعد أن كان بنك الجزائر يعمل على استعادة جزء من فائض الكتلة النقدية وامتصاصها لضبط معدل التضخم، جاء هذا التعديل في قانون النقد والقرض لبيح لبنك الجزائر الاعتماد على التمويل غير التقليدي من خلال طبع المزيد من النقود كحتمية لمواجهة آثار الصدمة الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر خاصة في ظل نزوب موارد صندوق ضبط الإيرادات، وفي المقابل سيؤدي هذا الإجراء إلى نتيجة حتمية وهي ارتفاع معدل التضخم في الجزائر نتيجة لزيادة حجم الكتلة النقدية دون أن تقابله زيادة في حجم السلع والخدمات.

هذا فيما يتعلق بالناحية التشريعية والقانونية المتعلقة باستهداف التضخم، أما من الناحية العملية وبالرجوع إلى التقارير الصادرة عن بنك الجزائر نجد أن الهدف النهائي للسياسة النقدية هو تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، إذ احتفظ به بنك الجزائر كهدف نهائي وحيد للسياسة النقدية منذ العام 2001 وذلك خلافا لما نصت عليه المادة رقم 35 من الأمر رقم 11/03 وهو ما يعكس مشكلة التناسق والمصادقية في إدارة السياسة النقدية⁽¹⁴⁾.

فقد ورد في تقرير بنك الجزائر السنوي لسنتي 2001 و2002 حول الوضعية النقدية والتضخم أن: "الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الحفاظ على الاستقرار النقدي من خلال استقرار الأسعار، والذي يعرف على أنه ارتفاع محدود في مؤشر أسعار الاستهلاك"، أما تقرير بنك الجزائر للعام 2003 فقد حمل في طياته هدفا استدلاليا لمعدل التضخم المستهدف حيث ورد فيه: "إن الهدف الأساسي لسياسة النقدية هو استقرار الأسعار في المدى المتوسط، بمعنى معدل تضخم أقل من 3% والذي أمكن تحقيقه في العام 2003"⁽¹⁵⁾.

وعليه فإن الهدف الذي حدده بنك الجزائر للسياسة النقدية ابتداء من العام 2003 هو تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ومراقبة وتيرة التضخم، حيث حدد معدل التضخم المستهدف بـ3% كمؤشر لأسعار الاستهلاك على المدى المتوسط، وابتداء من العام 2007 اعتمد بنك الجزائر مجالا للتضخم المستهدف ما بين 3% و4%، أما في العام 2010 فقد اعتمد بنك الجزائر معدل التضخم المستهدف بـ4% مع السماح بنطاق تقلب في حدود ($\pm 1\%$)، وذلك نتيجة للسياق التصاعدي للتضخم المستورد في الجزائر على إثر الأزمة المالية العالمية للعام 2009.⁽¹⁶⁾

استقراء لما سبق يمكن القول بأن استهداف التضخم في الجزائر قد مرّت بمرحلتين أساسيتين وهما:

- المرحلة الأولى من 2001 إلى غاية 2009: استهداف ضمني للتضخم من طرف السلطة النقدية في حدود 3% كمؤشر لأسعار الاستهلاك.

- المرحلة الثانية بداية من 2010: عرفت هذه المرحلة استهداف صريح للتضخم من قبل السلطة النقدية والتوجه نحو استراتيجية استهداف التضخم ضمن معدل 4% مع السماح بنطاق تقلب محدد بـ ($\pm 1\%$).

2-2- تطور معدل التضخم الفعلي والمستهدف في الجزائر خلال الفترة 2010/2017: كما سبق الإشارة إلى أن سنة 2010 تعتبر نقطة التحول في المجال القانوني لسياسة استهداف التضخم في الجزائر، أين تم اعتبار استقرار الأسعار الهدف النهائي للسياسة النقدية، وتم تحديد مجال التضخم المستهدف من قبل مجلس النقد والقرض بـ (4% + أو - نقطة مئوية واحدة)، ويمكن استعراض تطور معدل التضخم الفعلي ومعدل التضخم المستهدف في الجزائر خلال الفترة 2010/2017 من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (01): تطور معدل التضخم الفعلي ومعدل التضخم المستهدف في الجزائر 2010/2017.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم الفعلي%	3,91	4,52	8,89	3,36	2,92	4,78	5,35	5,60
مجال التضخم المستهدف%	1±4	1±4	1±4	1±4	1±4	1±4	1±4	1±4
معدل الانحراف%	0,09-	0,52	4,89	0,74-	1,08-	0,78	1,35	1,60

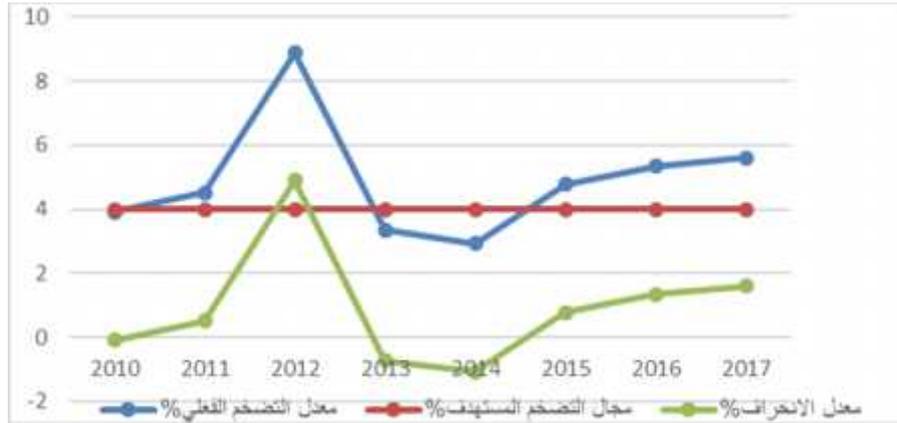
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: بنك الجزائر، النشرة الاقتصادية الثلاثية للثلاثي الثانية من سنة 2017، رقم 39، سبتمبر 2017، ص

29 على الرابط التالي: http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_39a.pdf

بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات 2017، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني،

فيفري 2018، ص 18، متاحة على الرابط التالي: http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/discoursapn_022018.pdf

الشكل رقم (01): تطور معدل التضخم الفعلي ومعدل التضخم المستهدف في الجزائر 2010/ 2017.



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم 01.

نلاحظ من الجدول رقم (01) وكذا الشكل رقم (01) أن السلطة النقدية في الجزائر قد حققت أفضل أداء في مجال استهداف التضخم خلال السنوات 2010؛ 2011؛ 2013؛ 2015 حيث كان معدل الانحراف ما بين التضخم الفعلي والتضخم المستهدف في حدود مجال التغير المسموح به ($4\% \pm 1\%$)، حيث بلغ $-0,09\%$ ؛ $+0,52\%$ ؛ $-0,74\%$ ؛ $+0,78\%$ على التوالي، ويمكن إرجاع ذلك بالدرجة الأولى إلى الإدارة الفعالة للسياسة النقدية المنتهجة من قبل بنك الجزائر بهدف احتواء الضغوط التضخمية في الفترة 2010/2007 وإرساء المزيد من الاستقرار النقدي وذلك على الرغم من ارتفاع أسعار المواد الأساسية المستوردة، وكذا تأثير الأزمة المالية العالمية منذ العام 2008 إضافة إلى الزيادة الكبيرة في أجور القطاع العام دون زيادة مقابلة في حجم الإنتاجية. أما العام 2012 فقد شهد معدل التضخم ارتفاعا كبيرا بمعدل بلغ $8,89\%$ (هذا المعدل هو الأكثر ارتفاعا منذ العام 1998) متجاوزا بذلك معدل التضخم المستهدف، يمكن إرجاع هذا الارتفاع الكبير إلى طابع التضخم الداخلي لأسعار المنتجات الأساسية، في هذا الإطار قام بنك الجزائر بتعزيز أدوات السياسة النقدية ابتداء من جانفي 2013 من خلال إدخال أداة جديدة تمثلت في استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر بمعدل فائدة قدره $1,3\%$ ، وكذا الرفع من معدل الاحتياطي القانوني إلى 12% ⁽¹⁷⁾، ويهدف هذا التعزيز لأدوات السياسة النقدية إلى امتصاص للسيولة الموجودة بالبنوك، ومن ثم التيسير الأحسن لفائض السيولة النقدية واحتواء أثرها التضخمي.

لقد دعم المنهج الاستشرافي للسياسة النقدية من قبل بنك الجزائر تراجع معدل التضخم ابتداء من العام 2013 نحو الهدف الذي حدده مجلس النقد والقرض (4%)، حيث تميزت السنتان 2013 و 2014 بتراجع وتيرة التضخم بمعدل $3,26\%$ و $2,92\%$ على التوالي، أما في العام 2015 فقد ارتفع معدل التضخم إلى $4,78\%$ ولكنه يبقى ضمن المجال المستهدف من قبل بنك الجزائر، ليصبح بذلك التحكم في التضخم فعليا ويساهم في إرساء أقوى الاستقرار النقدي والمالي، ولكن ابتداء من العام 2016 عاد معدل التضخم للارتفاع مجددا حيث بلغ $5,35\%$ ومن ثم $5,60\%$ في العام 2017، وهذا نتيجة للصدمة البترولية التي عرفها الاقتصاد الجزائري مع نهاية العام 2014 بسبب الانخفاض الشديد والمستمر في أسعار البترول (بلغ متوسط سعر البرميل حوالي 50 دولارا مع نهاية 2015)؛ واستمرار تراجع قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية؛ وتآكل رصيد صندوق ضبط الإيرادات؛ إضافة إلى ارتفاع مؤشر الأسعار في العديد من القطاعات الاقتصادية.

2-3- علاقة الكتلة النقدية بمعدل التضخم في الجزائر للفترة 2017/2010 تعتبر الزيادة في حجم الكتلة النقدية من أهم المحددات الكلاسيكية لارتفاع معدلات التضخم، حيث تفترض نظرية كمية النقود بأن التغير في

كمية النقود المتداولة سوف يؤدي إلى التغيير في المستوى العام للأسعار في نفس الاتجاه وبنفس النسبة، ومن خلال الجدول التالي سنحاول إبراز طبيعة العلاقة بين التغيير في حجم الكتلة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2017/2010.

الجدول رقم (02): تطور حجم الكتلة النقدية ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2017/2010.

الوحدة: %

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم	3,91	4,52	8,89	3,36	2,92	4,78	5,35	5,60
معدل نمو M2	15.4	19.9	10,9	8,4	14,6	0,1	0,8	6

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات وبيانات المصادر التالية:

الملاحق الإحصائية لتقارير بنك الجزائر السنوية للسنوات 2013، 2016 متاحة على الموقع بنك الجزائر.

بنك الجزائر، النشرة الاقتصادية الثلاثية للثلاثي الثانية من سنة 2017، رقم 39، سبتمبر 2017، على الرابط التالي: http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_39a.pdf

الشكل رقم (02): تطور حجم الكتلة النقدية ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2017/2010.



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم 02.

ما يمكن ملاحظته من الجدول رقم (02) والشكل رقم (02) بأن التغييرات التي تحدث في حجم الكتلة النقدية M2 لا تتعكس بصفة كاملة على معدلات التضخم، بما يعكس ضعف العلاقة الواردة في النظرية الكمية للنقود في حالة الجزائر، فقد انخفض حجم المعروض النقدي من 19,9% سنة 2011 إلى 10,9% سنة 2012، إلا أنه في المقابل ارتفع معدل التضخم من 4,52% سنة 2011 وبلغ ذروته في العام 2012 بمعدل 8,89% وهذا على الرغم من تباطؤ وتيرة التوسع النقدي، والذي يرجع بالدرجة الأولى إلى التضخم المستورد نتيجة لارتفاع أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية، وبالتالي فإن أسباب التضخم في الجزائر ليست نقدية بحتة.

كما يمكن ملاحظة أن هذه العلاقة تتعارض في سنوات 2015 و 2016 حيث انخفض فيها حجم الكتلة النقدية المتداولة إلى 0,1% و 0,8% على التوالي في مقابل ارتفاع معدل التضخم إلى 4,78% و 5,35% على التوالي، وحسب تصريحات محافظ بنك الجزائر لا يمكن إرجاع حدة التضخم خلال 2016/2015 إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم (تطور حجم الكتلة النقدية، التضخم المستورد...)، وإنما تترجم هذه الوضعية ضعف المنافسة والتنظيم والرقابة على مستوى العديد من أسواق السلع والخدمات والتي يتميز البعض منها بتواجد وضعيات مهيمنة⁽¹⁸⁾.

2-4- تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر للفترة 2010/2016:

لقد أعطت الأحكام التشريعية المتعلقة بالأمر 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 11/03 الإرساء القانوني للاستقرار النقدي كمهمة لبنك الجزائر عن طريق تحقيق الاستقرار في الأسعار. يمكن الحكم على حالة الاستقرار النقدي في الجزائر بالاعتماد على مؤشر معامل الاستقرار النقدي، هذا المؤشر ذو طبيعة تركيبية يهدف لقياس الفحوة التضخمية من أجل الوقوف على فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم، حيث ينطلق هذا المؤشر من النظرية الكمية للنقود والتي ترى أن الزيادة في كمية النقود المتداولة والتي لا يقابلها زيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي، تكون مناخا مساعدا على ظهور الضغوط التضخمية نتيجة للاختلال بين التدفق النقدي والتدفق الحقيقي، ويمكن صياغة معادلة معامل الاستقرار النقدي على النحو التالي:

$$B = \frac{\Delta M_2}{\Delta PIB}$$

فإذا كان معدل الاستقرار النقدي مساويا للواحد الصحيح يشير ذلك إلى وجود حالة من الاستقرار النقدي الكامل فإن القيم القريبة من الواحد الصحيح تشير إلى حالة من الاستقرار النقدي وانتفاء الضغوط التضخمية، فيما تشير القيم الأكبر من الواحد الصحيح بهامش كبير إلى وجود سياسة نقدية توسعية تعمل على زيادة الضغوط التضخمية، أما القيم الأقل من الواحد الصحيح بهامش كبير فتشير إلى سياسة انكماشية تسهم في خفض الضغوط التضخمية مما يؤدي إلى خفض الأسعار دون مستواها الطبيعي ودخول الاقتصاد في حالة من الركود⁽¹⁹⁾.

يمكن توضيح تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2010/2016 من خلال الجدول والشكل التاليين.

الجدول رقم (03): تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2010/2016.

الوحدة: مليار دج

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الكتلة النقدية M2	8280,7	9929,2	11015,1	11941,5	13686,7	13704,5	13816,3
معدل النمو M2 %	15,4	19,9	10,9	8,4	14,6	0,1	0,8
الناتج المحلي الإجمالي	11991,6	14525,6	16209,6	16647,9	17228,6	16702,1	17406,8
معدل النمو PIB %	3,6	2,8	3,3	2,7	3,5	3,1	4,2
معامل الاستقرار النقدي	4,27	7,10	3,30	3,11	4,17	0,03	0,19

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات وبيانات المصادر التالية:

الملاحق الإحصائية لتقارير بنك الجزائر السنوية للسنوات 2013، 2016 متاحة الموقع بنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz>
 بنك الجزائر، النشرة الاقتصادية الثلاثية للثلاثي الثانية من سنة 2017، رقم 39، سبتمبر 2017، على الرابط التالي: http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_39a.pdf

الشكل رقم (03): تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2016/2010.



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم 03.

ما يمكن ملاحظته من معطيات الجدول رقم (03) والشكل رقم (03) بأن السمة العامة لتطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2016/2010 تشير إلى وجود حالة من عدم الاستقرار النقدي، حيث بلغ متوسط معامل الاستقرار خلال هذه الفترة 3,16، وهذا ما يدل على وجود فجوة تضخمية كبيرة يعاني منها الاقتصاد الجزائري، ويمكن إرجاع هذا الارتفاع اللافت في معامل الاستقرار النقدي خلال هذه الفترة إلى الزيادة الكبيرة والسريعة في حجم الكتلة النقدية والتي قدرت بـ 15,4%؛ 19,9%؛ 10,9%؛ 14,6% في السنوات 2010؛ 2011؛ 2012؛ 2014 على التوالي، هذه الزيادة لم تقابلها زيادة مماثلة في حجم الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت 3,6%؛ 2,8%؛ 3,3%؛ 3,5% فقط على التوالي في السنوات 2010؛ 2011؛ 2012؛ 2014، والذي أدى بدوره إلى ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر.

في المقابل فقد عرفت سنوات 2016/2015 تطورا مغايرا تماما للسنوات السابقة، حيث بلغ متوسط معامل الاستقرار النقدي خلال هاتين السنتين 0,11، بما يدل نوعا ما على حالة الاستقرار النقدي التي عرفها الاقتصاد الجزائري، ويرجع هذا الاستقرار إلى تقليص معدل نمو الكتلة النقدية من 14,6% في العام 2014 إلى 0,1% في العام 2015 ومن ثم إلى 0,8% في العام 2016، هذا بالإضافة إلى انخفاض الإيرادات النفطية بسبب انهيار أسعار البترول من 120 دولار للبرميل في العام 2014 إلى نحو 50 دولار للبرميل مع نهاية العام 2016، والذي أدى بدوره إلى تراجع حاد في احتياطي الصرف من نحو 193 مليار دولار مع نهاية العام 2013 إلى نحو 105 مليار دولار مع نهاية العام 2016.

مما سبق يمكن القول بأن الاستقرار النقدي صعب التحقق في الاقتصاد الجزائري بسبب حساسيته العالية تجاه التغيرات الخارجية واعتماده على الصادرات من المحروقات وضعف قاعدته الإنتاجية، بما يجعل منه غير قادر على التوفيق بين حجم الكتلة النقدية والإنتاج البترولي.

3- متطلبات تجسيد استراتيجية استهداف التضخم في الجزائر:

إذا كانت فعالية السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم تتصرف إلى الكيفية التي تستطيع بها السلطة النقدية التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي لتحقيق هدف استقرار في الأسعار، فإن فعالية استراتيجية استهداف التضخم تتعلق بمدى تحكم السلطة النقدية في المعدل أو المجال المستهدف للتضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل، ولقد اتفقت معظم الدراسات التي أجريت في هذا الصدد على أنه من أجل ضمان

فعالية استراتيجية استهداف التضخم لابد من توافر نوعين من المتطلبات يجب على الدول استيفاؤها، وهي المتطلبات العامة والمتطلبات الأساسية، وعليه سنحاول إبراز متطلبات تطبيق استراتيجية استهداف التضخم من الناحية النظرية وإسقاطها على حالة الجزائر على النحو التالي:

3-1-1-3- المتطلبات العامة لتطبيق استراتيجية استهداف التضخم: تحدد المتطلبات العامة إمكانية تطبيق استراتيجية استهداف التضخم من عدمه، فهي جملة من المعايير التي يجب أن تتوفر في دولة ما حتى يمكن تصنيفها ضمن الدول التي تتبنى استراتيجية استهداف التضخم، في هذا الإطار حدد Frédéric Mishkin خمسة متطلبات عامة؛ تتمثل فيما يلي:

3-1-1-3- الإعلان الصريح والعام عن أهداف رقمية لمعدل التضخم: في الأجل المتوسط تلتزم بموجبه السلطة النقدية بتحقيق معدل التضخم أو المدى المستهدف في إطار زمني محدد، كما سبقت الإشارة بأن السلطة النقدية في الجزائر ممثلة في مجلس النقد والقرض قد اعتمدت ابتداء من العام 2010 التوجه نحو استراتيجية استهداف التضخم من خلال الإعلان الصريح عن معدل التضخم المستهدف والذي حدد بمعدل 4% مع السماح بمجال للتقلب في حدود $\pm 1\%$.

3-1-2- التزام مؤسساتي بأن استقرار الأسعار هو الهدف الأول والوحيد للسياسة النقدية: في المدى الطويل مع الالتزام بتحقيق هذا الهدف، في هذا الإطار فقد أعطت الأحكام التشريعية المتعلقة بالأمر رقم 04/10 المعدل والمتمم للأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض والمؤرخ في 26 أوت 2010 إرساء قانونيا لاستقرار الأسعار كهدف أولي وصريح للسياسة النقدية في الجزائر، وذلك على الرغم من أنه أبقى على الأهداف الأخرى في مجال النمو الاقتصادي وتطور المجاميع النقدية والقروضية مع تسيير من لسعر الصرف الاسمي، وبالتالي أصبح هدف التضخم محددًا مقارنة بالهدف النقدي الكمي المسمى بالهدف الوسيط والذي يجب أن يساهم في تجسيد استهداف التضخم⁽²⁰⁾، ولكن وعلى الرغم من أن هدف استقرار الأسعار يعتبر هدفاً أولياً للسياسة النقدية في الجزائر، إلا أنه لا يعتبر هدفاً وحيداً لها نظراً لوجود أهداف كمية أخرى تسعى السلطة النقدية لتحقيقها، وهذا ما يتناقض مع متطلبات تطبيق استراتيجية استهداف التضخم والتي تستوجب أن يكون هدف استقرار الأسعار الهدف الأولي والوحيد للسياسة النقدية.

3-1-3- أن تتوفر لدى البنك المركزي آليات فنية متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم المحلي: ففي إطار السعي للمتابعة الصارمة لمعدلات التضخم، قام بنك الجزائر بإعداد بناء نموذج للتنبؤ على المدى القصير بالتضخم، فضلاً عن نموذج لتحديد مستوى التوازن لسعر الصرف الفعلي الحقيقي المستعمل لمحاكاة هدف سعر الصرف الفعلي الاسمي، فقد عزز بنك الجزائر التوقعات ذات الأجل القصير لمعدل التضخم بما يعكس نظرة استشرافية ابتداء من العام 2010 بواسطة نموذج ARIMA (نموذج أحادي المتغير للسلسلة الزمنية)، ويتعلق الأمر هنا بنموذج ديناميكي يأخذ بعين الاعتبار الذاكرة المعطاة بتاريخ السلسلة الشهرية لمؤشرات الأسعار عند الاستهلاك CPI وهذا قصد التنبؤ الشهري لتطوراتها على أفق سنة واحدة⁽²¹⁾، فعلى سبيل المثال فإن متوسط معدل التضخم المتوقع للعام 2013 لم يختلف إلا في حدود 0,16% عن معدل التضخم الفعلي والمحسوب من طرف الديوان الوطني للإحصاء والمقدر بـ 3,26%، أما في العام 2014 فإن متوسط معدل التضخم المتوقع لم يختلف إلا في حدود 0,5% عن معدل التضخم الفعلي والمقدر بـ 2,9%، وهذا ما يؤكد أن كل التوقعات التي قامت بها السلطة النقدية لمعدلات التضخم على المدى القصير كانت قريبة وبشكل كبير من معدلات التضخم الفعلية، وهذا يؤكد

بدوره على صلابة النموذج المستخدم من قبل بنك الجزائر وقدرته على التنبؤ بمعدلات التضخم في المدى القصير، غير أن استراتيجية استهداف التضخم تتطلب التنبؤ بمعدلات التضخم على المدى الطويل وليس على المدى القصير فقط، بما يتطلب من بنك الجزائر متابعة معدل التضخم بطريقة صارمة على المدى الطويل وتخفيض كل فارق يمكن أن يحدث بين معدل التضخم المتوقع والمعدل المستهدف من خلال تعديل الإدارة العملياتية لأدوات السياسة النقدية.

3-1-4-زيادة شفافية السياسة النقدية ومصادقيتها: من خلال التواصل مع الجمهور والأسواق المالية وتبادل المعلومات معها، وذلك حتى يتمكن الأعوان الاقتصاديون من اتخاذ قراراتهم في جو من الشفافية واليقين بشأن الظروف المستقبلية، لقد شرع بنك الجزائر منذ العام 2008 سعيًا منه لتحقيق عنصر الشفافية والمصادقية بتقديم ونشر تقارير دورية عن الوضعية النقدية والمالية في الجزائر عبر موقعه الإلكتروني، كما أن بنك الجزائر ملزم بتقديم تقرير سنوي أمام هيئة البرلمان حول السياسة النقدية وكل المؤشرات المالية والاقتصادية بما فيها تطور معدلات التضخم، إضافة إلى ذلك اشتركت الجزائر ابتداء من سنة 2009 في النظام العام لنشر البيانات التابع لصندوق النقد الدولي، حيث تلتزم بنشر تقارير التقييد بالمعايير والقواعد الخاصة بشفافية السياسة النقدية والمالية والشفافية الضريبية والرقابة المصرفية⁽²²⁾، ولكن على الرغم من ذلك يبقى دور بنك الجزائر في مجال شفافية ومصادقية السياسة النقدية ضعيفا نوعا ما نتيجة لضعف اتصاله بالجمهور والأسواق لشرح أهدافه المسطرة مستقبلا بشكل واضح، أضف إلى ذلك غياب عامل الثقة بينه وبين الجمهور بسبب الخروقات التي حدثت في المجال البنكي لعل أهمها فضيحة بنك الخليفة التي أدت إلى ضياع أموال المودعين ونقص ثقة الجمهور في أداء بنك الجزائر.

3-1-5-إخضاع البنك المركزي للمساءلة أكثر في إنجاز هدف التضخم: كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل، ذلك أن الشفافية وحدها لا تكفي إذا لم توجد هيئة مستقلة يخضع لها البنك المركزي، وفي الجزائر لا يخضع بنك الجزائر للمساءلة نظرا لعدم وجود هيئة مستقلة تقوم بمساءلته حول مدى تحقق الأهداف التي سطرها وأعلن عنها مسبقا، وذلك على الرغم من المساءلة التي يقوم بها البرلمان إلا أنها تبقى ضعيفة الفعالية.

3-2-المتطلبات الأولية (الأساسية) لتطبيق استراتيجية استهداف التضخم: يتطلب نجاح البنك المركزي في تحقيق استقرار الأسعار ضرورة توافر مجموعة من المتطلبات الأساسية المؤسسية والموضوعية والتي من شأنها أن تزيد من فعالية استراتيجية استهداف التضخم، وتتمثل هذه المتطلبات في النقاط التالية:

3-2-1-استقلالية البنك المركزي: يتطلب تطبيق استراتيجية استهداف التضخم كشرط أساسي، استقلالية البنك المركزي عن السلطات السياسية بشكل كامل أو على الأقل في اختيار الأدوات المناسبة للوصول إلى معدل التضخم المستهدف، ويرجع ذلك إلى أن الضغوط السياسية التي يخضع لها البنك المركزي لتلبية حاجات سياسية معينة مثل: تمويل عجز الموازنة العامة أو تعديل في سعر الفائدة أو التحكم في سعر الصرف بما يؤدي إلى ضغوط تضخمية إضافية قد تعيق الوصول إلى معدل التضخم المستهدف في فترة زمنية معينة، في المقابل فإن استقلالية البنك المركزي لا تعني عدم خضوعه للمساءلة أو المراقبة، فالبنك المركزي مطالب بالإفصاح عن معدل التضخم المستهدف وعن الأدوات التي سوف يستخدمها للوصول إلى هذا الهدف للجمهور وبشكل رسمي، ما يضعه تحت المراقبة والمساءلة عن نجاحه أو فشله وعن الأسباب المؤدية لذلك⁽²³⁾.

أجمعت العديد من الدراسات التي أجريت لتحديد مدى استقلالية البنوك المركزية، على مجموعة من المعايير التي يمكن استخدامها لقياس درجة استقلالية البنوك المركزية مع التباين في ترتيب وأهمية هذه المعايير والوزن النسبي لكل منها، ويتمثل أهم هذه المعايير في: مدى سلطة وحرية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية؛ مدى التزام البنك المركزي بتمويل العجز الحكومي؛ سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظي البنوك المركزية؛ إمكانية مساعلة البنك المركزي؛ مكانة هدف استقرار الأسعار ضمن الأهداف النهائية للبنك المركزي.

وبالنظر إلى استقلالية بنك الجزائر يمكن القول بأن كل من قانون النقد والقرض 10/90 والأمر 11/03 أعطت استقلالية نسبية لبنك الجزائر في إدارة وتنفيذ السياسة النقدية، كما أن الأحكام التشريعية المتعلقة بالأمر 04/10 قد عززت من دور بنك الجزائر في مجال الإشراف والرقابة المصرفية، كما منحتة صلاحيات أوسع للسهر على الاستقرار المالي وأمن وصلابة النظام المصرفي، وذلك للقدرة على تحقيق استراتيجية استهداف التضخم، إلا أنه بعد الصدمة البترولية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري في العام 2014 جاء القانون رقم 10/07 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، ليفتح المجال أمام التمويل غير التقليدي في الجزائر، بما يؤدي إلى تراجع استقلالية بنك الجزائر.

3-2-2- امتلاك هدف أو استهداف وحيد: بمعنى انعدام استهداف اسمية أخرى قد تتعارض وتحقيق استقرار الأسعار على المدى الطويل كالأجور؛ ومستوى التشغيل؛ وسعر الصرف الاسمي، وهذا يعني أن الهدف الواحد والوحيد لإدارة السياسة النقدية في إطار استراتيجية استهداف التضخم يتمثل في معدل أو مدى مستهدف للتضخم خلال فترة زمنية محددة، فقد أثبتت التجارب العملية أن وجود أكثر من هدف قد يؤدي إلى عدم تنفيذ أي منها بسبب التعارض المحتمل بين الأهداف المختلفة بما يؤدي إلى فشل البنك المركزي في الوصول إلى معدل التضخم المستهدف في الوقت المحدد، وهذا ما ينعكس بدوره على مصداقية البنك المركز⁽²⁴⁾.

وبالنظر إلى الأحكام التشريعية المتعلقة بالأمر رقم 04/10 المعدل والمتمم للأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، فقد أعطت الأولوية لهدف استقرار الأسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية في الجزائر مع الاحتفاظ بالأهداف الكمية والنقدية الأخرى، مما يخلق مشكلة التناقض بين الأهداف النهائية (هدف النمو الاقتصادي والاستقرار في الأسعار).

3-2-3- وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم: يجب أن تكون هناك علاقة مستقرة يمكن التنبؤ بها ما بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم، كما يتوجب على السلطة النقدية أن تكون قادرة على التنبؤ بالتضخم وتقديره عند مستوى يمكن تحقيقه والتحكم فيه وفقا للمعلومات المستقبلية المتاحة، وذلك من خلال نموذج ديناميكي قادر على تحديد حجم الانحرافات عن المسار المحدد، وإعطاء فعالية أكبر لأدوات السياسة النقدية من أجل إعادته إلى مستواه أو مجاله المحدد وتصحيح الانحرافات في الوقت المناسب، ذلك أن المعطيات المستقبلية عن معدل التضخم المستهدف لا تجدي نفعاً إذا لم توجد علاقة تأثير واضحة بين أدوات السياسة النقدية ومعدلات التضخم، وهذا ما يفقر له بنك الجزائر بما يحتم عليه في إطار التطبيق السليم لاستراتيجية استهداف التضخم ضرورة بناء نماذج اقتصادية تربط بين معدلات التضخم وأدوات السياسة النقدية، بما يعطى له القدرة على التأثير في معدل التضخم المستهدف عند انحرافه.

خلاصة لما سبق يمكن تصنيف الجزائر ضمن قائمة الدول التي تتبنى استراتيجية استهداف التضخم الجزئي، ذلك لعدم قدرة بنك الجزائر على تحقيق استقرار الأسعار كهدف أولي ونهائي للسياسة النقدية، نظرا لعدم تمتعه

بالاستقلالية والمصادقية الكافية لذلك، وكذا سرعة تأثر الاقتصاد الجزائري بالصددمات الخارجية وعدم الاستقرار النقدي والمالي، فضلا عن ضعف الأطر المؤسسية القائمة على تضيق معدل التضخم المستهدف خاصة في ظل تبني منهج التمويل غير التقليدي.

خاتمة

بالنظر إلى الطبيعة الريعية التي يتصف بها الاقتصاد الجزائري واعتماده على متغيرات خارجية، فإنه عادة ما يكون عرضة للضغوط التضخمية والتقلبات الخارجية التي تشهدها الأسواق الدولية، مما يستدعي ضرورة تبني سياسة نقدية تمتاز بفاعلية للاستجابة إلى هذه التغيرات دون التأثير سلبا على الاقتصاد الوطني، ومن شأنها أن تكون قوة دافعة لنمو الناتج دون ارتفاع في معدلات التضخم، وهذا ما يمكن أن يتجسد من خلال استراتيجية استهداف التضخم إلا أن التطبيق السليم لهذه الاستراتيجية في الجزائر يصطدم بالعديد من العراقيل والصعوبات التي تحول دون ذلك والتي تتعلق أساسا بطبيعة الاقتصاد الجزائري في حد ذاته والذي يعاني من عديد الاختلالات الهيكلية، في هذا الإطار توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- التحدي الأكبر الذي يواجه بنك الجزائر هو ضعف العلاقة ما بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم، وهو ما يحد من قدرته على إرساء التوقعات التضخمية، حيث تتأثر تلك التوقعات بالاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري؛

- تعدد الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر بما يخلق التعارض فيما بينها؛

- التضخم في الاقتصاد الجزائري لا يمكن إرجاعه إلى أسباب نقدية فقط، وإنما أيضا إلى أسباب هيكلية ومؤسسية؛

- عدم مرونة الجهاز الإنتاجي خارج قطاع المحروقات بما يجعل الناتج المحلي الداخلي خاضعا لأسعار المحروقات وتقلباتها في الأسواق العالمية، بما يؤثر بدوره على معدلات التضخم في المستقبل؛

- عدم قدرة بنك الجزائر على تحقيق الاستقلالية والتي اهتزت خاصة بعد تعديل قانون النقد والقرض وتبني منهج التمويل غير التقليدي في الجزائر؛

- تتطلب استراتيجية استهداف التضخم ضرورة وجود نظام مالي ومصرفي قوي ومتطور، بما يسمح بتحقيق التفاعل الجيد والإيجابي مع أهداف وأدوات السياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي، وهذا ما يفتقده الجهاز المصرفي في الجزائر.

- وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ينبغي أن تستهدف السياسة النقدية في الجزائر تحقيق نمو وتنوع في الاقتصاد الوطني مع ضرورة الاستمرار في مواجهة التضخم؛

- ضرورة بناء وتطوير نماذج ديناميكية للتنبؤ بمعدلات التضخم في المستقبل من قبل بنك الجزائر، هذا فضلا عن ضرورة إصدار تقارير دورية عن الوضعية المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية التي لها تأثير مباشر على معدلات التضخم؛

- ينبغي جعل هدف الاستقرار في الأسعار الهدف الأولي والنهائي للسياسة النقدية، وعدم وجود استهدافات اسمية أخرى لتلافي التعارض الذي يمكن أن يحدث فيما بين الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر؛

- ضرورة التنسيق ما بين السياسة النقدية وبقية السياسات الاقتصادية الأخرى ولاسيما السياسة المالية، من أجل تحقيق التنوع الاقتصادي والتقليل من التبعية للخارج والتي جعلت الاقتصاد الجزائري عرضة للتقلبات التي تحدث في الأسواق العالمية.

الهوامش:

- 1- دبات أمينة، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص الاقتصاد البنكي والمالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص 39.
- 2- شوقي جباري، تقييم سياسة استهداف التضخم في البلدان الناشئة مع الإشارة إلى تجربة: البرازيل، التشيلي، تركيا، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 6، 2014، ص 77.
- 3- إسماعيل أحمد الشناوي، استهداف التضخم في الدول النامية، مجلة كلية التجارة والبحوث العلمية، جامعة عين شمس، 2004، ص 02.
- 4- زكرياء خلف الله، عبد الوحيد صرارمة، فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر في ظل التوجه نحو استراتيجية استهداف التضخم دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2002/2016، المجلد 4، العدد 2، 2016، ص 112.
- 5- رجاء عزيز بندر، استهداف التضخم-دراسة تجارب بلدان نامية في السياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، 2010، ص 05.
- 6- شوقي جباري، مرجع سبق ذكره، ص 7.
- 7- المرجع نفسه، ص 80.
- 8- بشيشي وليد، مجلخ سليم، تحديات السياسة النقدية باستهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثره بالمتغيرات الخارجية والأزمة المالية، حوليات جامعة الجزائر، العدد 30، الجزء الثاني، 2012، ص 45.
- 9- رايس فوضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2011/2000)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61/62 /شتاء ربيع 2013، 23.
- 10- طيبة عبد العزيز، ابن علي بلعوز، تقييم أداء بنك الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة 1994/2004 مع التركيز على سياسة استهداف التضخم، ص:05.
- 11- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2003 حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2004، ص 184.
- 12- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 150.
- 13- شلغوم عميروش، فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000/جوان 2016 دراسة تحليلية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 1، مارس 2017، ص 37.
- 14- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 186.
- 15- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010 حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2011، ص 154.
- 16- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2014 حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2015، ص 152.
- 17- بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2013، متاحة على الرابط التالي: http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventions/APN_2013.pdf
- 18- بنك الجزائر، التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 والتوجهات المالية لسنة 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام البرلمان، أبريل 2017، متاحة على الرابط التالي: http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/discoursapn_022018.pdf
- 19- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل السابع التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال في الدول العربية، 2012، ص 131.
- 20- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010 حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 155.
- 21- المرجع نفسه، ص 156.

- 22- محمد كريم قروف، السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1999/2011، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2013، ص 227.
- 23- ميس توفيق مسلم، استخدام أسلوب استهداف التضخم في الدول النامية وإمكانية تطبيقه في سوريا، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تشرين، سوريا، 2015، ص 26.
- 24- المرجع نفسه، ص 28.

قائمة المراجع:

- إسماعيل أحمد الشناوي، استهداف التضخم في الدول النامية، مجلة كلية التجارة والبحوث العلمية، جامعة عين شمس، 2004.
- بشيشي وليد، ملجح سليم، تحديات السياسة النقدية باستهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثيره بالمتغيرات الخارجية والأزمة المالية، حوليات جامعة الجزائر، العدد 30، الجزء الثاني، 2012.
- دبات أمينة، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص الاقتصاد البنكي والمالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015.
- ريس فوضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2011/2000)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61/62/63، شتاء ربيع 2013.
- رجا عزيز بندر، استهداف التضخم-دراسة تجارب بلدان نامية في السياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، 2010.
- زكرياء خلف الله، عبد الوحيد صرارمة، فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر في ظل التوجه نحو استراتيجية استهداف التضخم دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2002/2016، المجلد 4، العدد 2، 2016.
- شلغوم عميروش، فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000/جان 2016 دراسة تحليلية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 1، مارس 2017.
- شوقي جباري، تقييم سياسة استهداف التضخم في البلدان الناشئة مع الإشارة إلى تجربة: البرازيل، التشيلي، تركيا، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 6، 2014.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل السابع التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال في الدول العربية، 2012.
- طيبة عبد العزيز، ابن علي بلعزوز، تقييم أداء بنك الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة 1994/2004 مع التركيز على سياسة استهداف التضخم.
- ميس توفيق مسلم، استخدام أسلوب استهداف التضخم في الدول النامية وإمكانية تطبيقه في سوريا، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تشرين، سوريا، 2015.
- محمد كريم قروف، السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1999/2011، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2013.
- بنك الجزائر، التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 والتوجهات المالية لسنة 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام البرلمان، أبريل 2017، متاحة على الرابط التالي: http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/discoursapn_022018.pdf
- بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2013، متاحة على الرابط التالي: http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventions/APN_2013.pdf
- بنك الجزائر، النشرة الاقتصادية الثلاثية للثلاثي الثانية من سنة 2017، رقم 39، سبتمبر 2017، ص 29 على الرابط التالي: http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_39a.pdf
- النقدية والمالية 2016 وتوجهات 2017 فيفري 2018 : http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/discoursapn_022018.pdf
- تقارير بنك الجزائر للسنوات 2003/2010/2013/2014.